

## النشاط الاقتصادي تباطأ بشدة

## الوظائف الإيرانية بدأت تتضرر متأثرة بالعقوبات الأميركية



رجلان يمسكان بأوراق نقد إيرانية والدولار

ناشئة وشركات كمبيوتر، أن العقوبات أثرت بالفعل على شركات كثيرة في القطاع، وتعتمد على نموذج موجه للتصدير، وتأسل في التوسع في المنطقة.

وقال إنه حتى شركات الألعاب في إيران شعرت بأوجاع العقوبات، وتابع "أصبح الموقف صعباً لدرجة أن كثيراً من تلك الأطقم قررت تعليق تطوير ألعابها، وتنتظر لتتري ما سيحدث لاحقاً. بدون الوصول إلى الأسواق العالمية، لا يروا فرصة تذكر لتحقيق أرباح".

وأضافت أن الشركة أوقفت الاستيراد، وأن العاملين المتبقين بها قلقون من أنها ربما تخلق أرباحها بعد بيع مخزونها.

وبلغت البطالة بين الشباب بالفعل 25 في المئة، في بلد 60 في المئة من سكانه (البالغ عددهم 80 مليون نسمة)، تحت سن الثلاثين. وبحسب بيانات رسمية فإن البطالة بين الشباب من حملة الشهادات العليا تجاوزت 50 في المئة في بعض أرجاء البلاد. أرم، 29 عاماً، لديها شهادة في الهندسة الميكانيكية، لكنه فقد عمله في قطاع بناء المنازل حينما تضمر القطاع جراء ركود في أعقاب هبوط قيمة الريال.

وقال لرويترز من مدينة رشت في شمال إيران، "تشهد سوق العقارات تباطؤاً بسبب ارتفاع الأسعار الذي جعل تكلفة المنازل لا يمكن تحمّلها... يتفاقم الموقف يوماً بعد يوم". ويعتقد نيام، وهو مستشار قانوني لشركات

العام، في ظل اندلاع اشتباكات بين محتجين شباب، مستائين من البطالة وارتفاع الأسعار، وقوات الأمن. ويتوقع مسؤولون احتمال وقوع اضطرابات مجدداً، مع تفاقم الأزمة الاقتصادية بفعل العقوبات.

وقبل أربعة أيام من قيام البرلمان بإقائه في أغسطس آب لفشله في فعل ما يكفي لحماية سوق الوظائف من العقوبات، قال وزير العمل الإيراني علي ربيعي إن البلاد ستفقد مليون وظيفة بحلول نهاية العام، كنتيجة مباشرة للإجراءات الأمريكية.

ووصل معدل البطالة بالفعل إلى 12.1 في المئة، مع عجز ثلاثة ملايين إيراني عن إيجاد عمل.

وحذر تقرير برلماني في سبتمبر أيلول من أن ارتفاع معدل البطالة ربما يهدد استقرار الجمهورية الإسلامية.

وقال التقرير "إذا كنا نعتقد أن الوضع الاقتصادي في البلاد هو المحرك الرئيسي للاحتجاجات الأخيرة، وأن معدل التضخم عند عشرة في المئة للبطالة عند 12 في المئة أطلقا الاحتجاجات، لاستطيع تخيل مدى شدة ردود الأفعال الناجمة عن ارتفاع حاد في معدلي التضخم والبطالة".

وأضاف التقرير أنه إذا ظل النمو الاقتصادي في إيران دون خمسة في المئة في السنوات المقبلة، فإن معدل البطالة ربما يصل إلى 26 في المئة.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش اقتصاد إيران 1.5 في المئة هذا العام، و3.6 في المئة في 2019، نظراً لتضاؤل إيرادات النفط. المتجون يكافحون

حذر نائب الرئيس الإيراني إسحاق جهانجيري من أن إيران تحت طائلة العقوبات تواجه خطرين رئيسيين، هما البطالة وانخفاض القدرة الشرائية.

ونقلت وسائل إعلام حكومية عن جهانجيري قوله "يجب أن يحتل خلق الوظائف أولوية قصوى... يجب ألا ندع شركات بناء تسقط في براثن الركود بسبب العقوبات".

لكن أصحاب شركات ألباغوا وريترز أنه أصبح من المستحيل عليهم الاستمرار في العمل نظراً للسياسات النقدية للحكومة، المتضاربة في بعض الأحيان، إضافة إلى التقلبات في سوق الصرف الأجنبي، وارتفاع أسعار المواد الخام، وصعود الفائدة على القروض من البنوك.

وأصبح كثيرون منهم لا يستطيعون دفع الأجور منذ أشهر، أو اضطروا إلى تسريح عدد كبير من العمالة.

وقال مدير لدى جولفاكاران أراس، وهي واحدة من أكبر شركات المنسوجات في إيران، لرويترز إن الشركة تدرس وقف عملياتها، وإن مئات العاملين ربما يفقدون وظائفهم.

وتابع المدير، الذي طلب عدم نشر اسمه، "تم تسريح نحو 200 عامل في أغسطس (آب)، وتفاقم الموقف منذ ذلك الحين. هناك احتمال كبير بغلق مصنع".

وأبدى أحمد روستا، الرئيس التنفيذي لتاكليست نور، أمه في أن تجلب موجة جفاف في إيران دعماً لمصنعه المنشأ حديثاً، الذي ينتج اثابيب بلاستيكية تُستخدم في الزراعة.

وقال بوستا لرويترز "سأنتظر شهراً أو شهرين، لكنني سأضطر إلى الإغلاق إذا

انخفضت تامةوش، وهي شركة إيرانية لتصنيع المشروبات الغازية، خط إنتاجها بعد 16 عاماً من التشغيل، وسرحت عشرات العمال، حيث تواجه خسائر ضخمة بفعل العقوبات الأمريكية التي أدت إلى ارتفاع أسعار المواد الخام المستوردة.

وقال فرزاد رشيدى الرئيس التنفيذي للشركة "أصبح جميع العاملين لدينا وعددهم 45 بدون عمل الآن. يفقد الرجال سيارات أجرة، وعادت النساء لرعاية منازلهن".

وأظهرت عشرات المقابلات التي أجرتها رويترز مع مالكي الشركات في أنحاء إيران، أن مئات الشركات علقَت الإنتاج وسرحت آلاف العمال، نظراً للمناخ أعمال غير موات، يرجع بشكل رئيسي إلى العقوبات الأمريكية الجديدة.

وهبطت العملة الإيرانية الريال إلى مستويات قياسية متدنية، وتباطأ النشاط الاقتصادي وهدمت العملة الإيرانية الريال إلى مستويات عالية كبيرة في مايو أيار.

وقضت ترامب عقوبات على شراء الدولارات الأمريكية وتجارة الذهب وصناعة السيارات في أغسطس آب، وتضرر قطاعا النفط والبنوك الحيوان في إيران في نوفمبر تشرين الثاني.

وقال رشيدى "خسرنا نحو خمسة مليارات ريال (120 ألف دولار بسعر الصرف الرسمي) في الأشهر القليلة الماضية، ولذا قرر مجلس إدارة الشركة وقف جميع الأنشطة طالما استمرت التقلبات في سوق العملة من الحماقة الاستثمار في النشاط، عندما نرى طريقاً مسوداً".

وعانت إيران بالفعل من اضطرابات هذا

## وزير الاقتصاد الإماراتي يأمل في حل مسألة الرسوم الأميركية العام القادم

قال وزير الاقتصاد الإماراتي سلطان بن سعيد المنصوري أمس الثلاثاء إنه ينبغي ألا تفرض على بلاده رسوم جمركية أميركية على الألومنيوم والصلب لأن الميزان التجاري يميل لصالح الولايات المتحدة.

وقال المنصوري للصحفيين على هامش مناسبة في أبوظبي "أمل بأن نحل المسألة في العام القادم. سنواصل توضيح موقفنا". وأضاف أن وزير التجارة الأمريكي ويليور روس وعد بالظفر في المسألة.

## اليورويتراجع وخسائر أسواق الأسهم تدعم عملات الملاذ الآمن

نزل اليورو من أعلى مستوى في أسبوعين أمس الثلاثاء، متأثرة بموجة البيع في أسواق الأسهم الأوروبية والقلق بشأن البنوك الإيطالية.

وفي وقت سابق، تسببت تصريحات حذرة أدلى بها مسؤولون بمجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) مساء الإثنين بخصوص آفاق الاقتصاد العالمي وبيانات أميركية ضعيفة وخسائر وول ستريت في هبوط الدولار ودعمت العملة الموحدة.

غير أن اليورو تخلى عن مكاسبه مع تراجع الأسهم الأوروبية وهبوط أسهم البنوك الإيطالية لأقل مستوى في عامين وتجدد بيع السندات الإيطالية وسط مواجهة مستمرة مع الاتحاد الأوروبي بسبب خطط ميزانية روما.

وقد اليورو 0.2 بالمئة ليصل إلى 1.1429 دولار، بعدما بلغ في وقت سابق أعلى مستوى في أسبوعين عند 1.1472 دولار.

وفي ظل تنامي قلق المستثمرين، زاد البن 0.2 بالمئة إلى 112.33 ين للدولار. وكسب الفورك السويدي 0.3 بالمئة مقابل اليورو الذي سجل 1.1344 فرنك لليورو.

وزاد مؤشر الدولار، الذي يقيس أداء العملة الأميركية مقابل سلة من العملات الرئيسية، بنسبة 0.1 بالمئة إلى 96.290 صعوداً من أقل مستوى في أسبوعين.

## تراجع عجز الموازنة المصرية إلى 1.9 بالمئة خلال الربع الأول

قال وزير المالية المصري محمد معيط لرويترز إن العجز الكلي في موازنة بلاده تراجع إلى 1.9 بالمئة في الربع الأول من السنة المالية 2018-2019 مقابل اثنين بالمئة قبل عام.

وتبدأ السنة المالية المصرية في الأول من يوليو تموز وتنتهي في 30 يونيو حزيران من العام التالي، وتستهدف مصر خفض العجز السنوي الكلي إلى 8.4 بالمئة في 2018-2019 مقارنة مع 9.8 بالمئة في السنة السابقة. وأضاف معيط "العجز الكلي للموازنة بلغ 1.9 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل نحو اثنين بالمئة قبل عام، ومقابل متوسط بلغ 2.3 بالمئة خلال الثلاث سنوات الماضية.

"الناتج تشير إلى استمرار تحسن المؤشرات المالية للاقتصاد المصري وإلى إمكانية تحقيق المستهدفات المالية لموازنة 2018-2019". ولم يخض الوزير في مزيد من التفاصيل.

وفي وقت سابق هذا الشهر، ذكرت وزيرة التخطيط المصرية هالة السعيد أن اقتصاد البلاد نما نحو 5.3 بالمئة على أساس سنوي في الربع الأول من السنة المالية 2018-2019.

## المؤشر الياباني يغلق منخفضاً عند أقل مستوى في 3 أسابيع بعد توقيف غصن شركات التكنولوجيا تدفع أسهم أوروبا للهبوط



بورصة فرانكفورت

وتراجعت الأسهم الأوروبية جراء حالة من القلق بشأن شركات التكنولوجيا بعد هبوط أسهم أبل في وول ستريت عقب تقرير ذكر أن شركة التكنولوجيا العملاقة تخفض إنتاجها من تليفونها آيفون الجديد مما أضعف الإقبال على أسهم القطاع العالمية.

ونزل مؤشر القطاع 1.7 بالمئة ليسجل أقل مستوى منذ 28 فبراير شباط 2017 مع تضرر أسهم الشركات التي تورد الرقائق لأبل.

وكانت أسهم موردي أبل من بين الأسوأ أداء، مع انخفاض سهم إس.تي ميكرو الإلكترونيكس ثلاثة بالمئة وإتفونيون ثلاثة بالمئة ونزل سهم كارلوس صغن. ونزل السهم اليوم 1.3 بالمئة.

## الخام يتراجع مع ارتفاع الإنتاج الأميركي رغم خفض متوقع للإمدادات

## وكالة الطاقة: أسواق النفط تتجه نحو ضبابية غير مسبوقة



مضخة نفط في كندا

المستويات المرتفعة الأخيرة التي سجلتها في أوائل أكتوبر تشرين الأول نتيجة زيادة الإمدادات لاسيما من الولايات المتحدة. وارتفع الإنتاج الأمريكي بنحو 25 بالمئة هذا العام مسجلاً مستوى قياسياً عند 11.7 مليون برميل يومياً.

ويأتي ذلك وسط توقعات واسعة النطاق بتباطؤ اقتصادي دفعت أسعار الأسهم الآسيوية للهبوط اليوم الثلاثاء فضلاً عن خسائر حادة لول ستريت الإثنين.

هبط المؤشر نيكبي القياسي في بورصة طوكيو للأوراق المالية إلى أقل مستوى في ثلاثة أسابيع أمس الثلاثاء إذ أدى هبوط الأسهم على مؤشر ناسداك في الولايات المتحدة إلى نزول أسهم شركات التكنولوجيا اليابانية، في حين هوى سهم نيسان موتور بعد أنباء القبض على رئيس مجلس الإدارة كارلوس غصن.

وتراجع نيكبي 1.1 في المئة ليغلق عند 21583.12 نقطة وهو أقل مستوى منذ 31 أكتوبر تشرين الأول.

وكان سهم نيسان موتور الأكثر تداولاً من حيث قيمة التداولات وهو 5.5 بالمئة ليغلق عند 950.7 ين، وهو أقل مستوى منذ أغسطس آب 2016، بعدما قالت الشركة إنه جرى توقيف غصن بسبب مزاعم ارتكاب مخالفات مالية وأنه سيُفصل من مجلس الإدارة هذا الأسبوع.

ونزل سهم نيسان شاتاي الشركة الموردة لنيسان 2.5 بالمئة ووكيلها نيسان طوكيو سيلز هونديج 4.1 بالمئة.

كما انخفض سهم ميتسوبيشي موتورز، وهي عضو في التحالف الفرنسي الياباني لصناعة السيارات، بنسبة 6.9 بالمئة. وقالت ميتسوبيشي إنها ستعزل غصن من رئاسة مجلس الإدارة.

ومن الأسهم الخاسرة يوم الثلاثاء الشركات الموردة لأبل بعدما هوى سهم الشركة المنتجة لأيفون يوم الإثنين. ونزل سهم مورانا للتصنيع 3.5 بالمئة وت.دي.كيه كورب 1.9 بالمئة وكيوسيرا كورب 1.6 بالمئة.

وهبط المؤشر تويكس الأوسع نطاقاً 0.7 المئة لينتهي الجلسة عند 1625.67 نقطة.

## بتكوين تواصل انخفاضها إلى دون 4500 دولار وتخسر 30 بالمئة خلال أسبوع



ماكينة لاستبدال البتكوين بالفلود في كاليفورنيا

انخفضت عملة بتكوين ما يزيد على 7.5 بالمئة أمس الثلاثاء إلى ما يقل عن 4500 دولار، لتخسر أشهر عملة مشفرة في العالم نحو ثلث قيمتها خلال أسبوع مع تزايد عمليات بيع العملات الرقمية على نطاق واسع.

ويجري تداول بتكوين حالياً عند 4354.20 دولار، وهو أدنى مستواها في بورصة بتستامب منذ أكتوبر تشرين الأول 2017.

## وزير المالية الفرنسي: من غير الملائم أن يقود غصن رينو في الوقت الحالي



كارلوس غصن

وقال وزير المالية الفرنسي برونو لو مير أمس الثلاثاء إنه لم يعد من الملائم أن يقود كارلوس غصن رينو عقب توقيفه في اليابان.

وأبلغ لو مير راديو فرانس إنفو "كارلوس غصن لم يعد في وضع يسمح له بقيادة رينو". وأضاف أنه يرغب في أن تتكلم رينو هيكل إداري مؤقت في ضوء توقيف غصن.

وقالت نيسان في ذلك الاستخدام الشخصي لأموال الشركة وتقليل بيانات خاصة بما يجنيه لسنوات، وأضافت نيسان أن غصن جرى توقيفه وأنه سيفصل من مجلس إدارة الشركة هذا الأسبوع.

وتملك الحكومة الفرنسية 15 بالمئة من رينو، والتي تملك بدورها حصة نسبتها 43.4 بالمئة من نيسان.

وقال لو مير إنه سيجري اتصالات مع نظيره الياباني بشأن القضية، وأكد أن أولوية فرنسا هي ضمان استقرار شركة رينو.

وأضاف أن شركة رينو مع نيسان تصب في صالح فرنسا واليابان وكتلتا الشركتين. وقال لو مير "رينو أضعفت، مما يجعل من الضروري جدا التحرك سريعاً".